الإمارات الإسلامي
EMIRATES ISLAMIC

الابتكار والنزاهة

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢٣

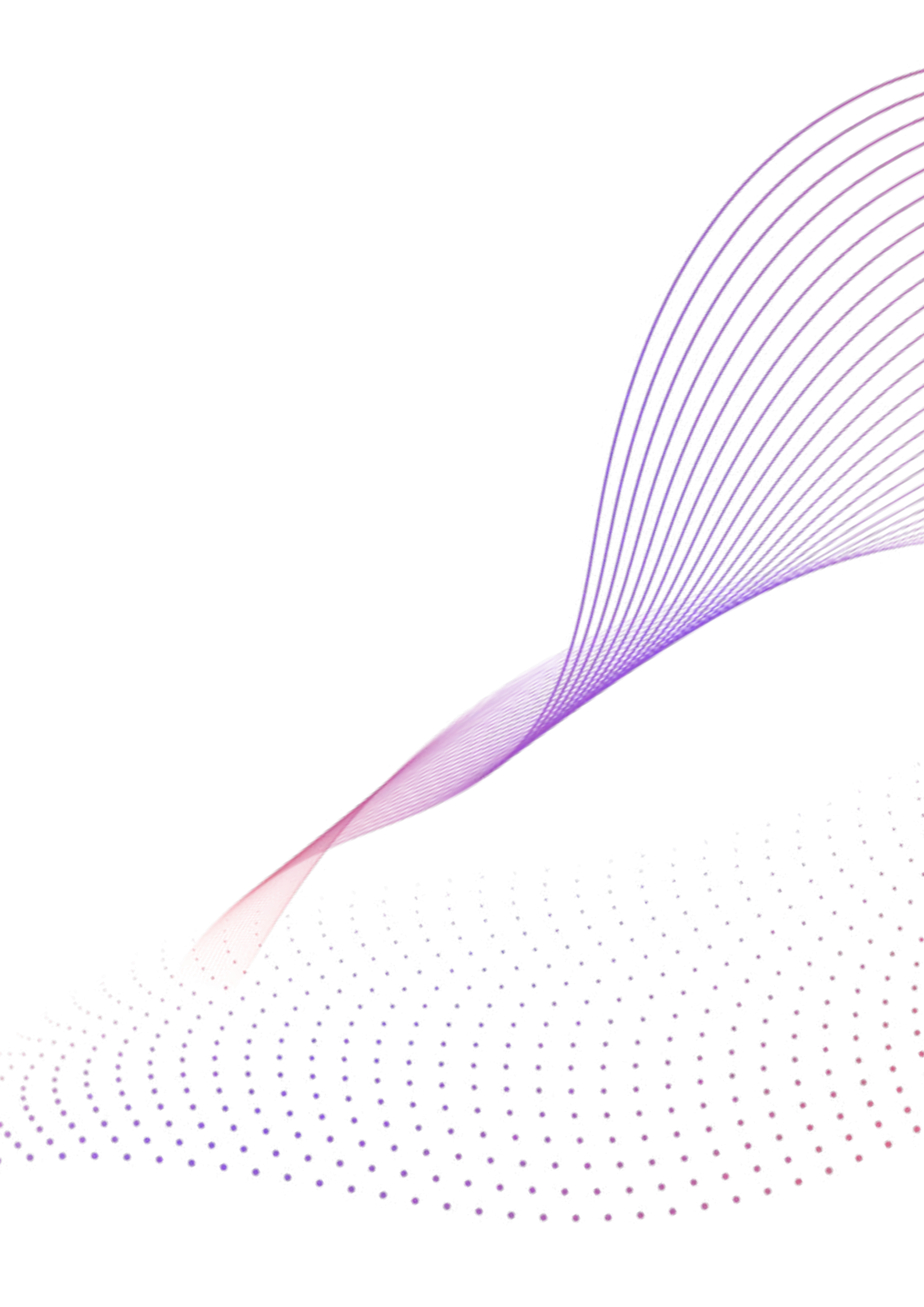

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

لمحة عن الحوكمة

خلال عام ٢٠٢٣، واصل «الإمارات الإسلامي» تعزيز نهج الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية واللوائح المحلية.

وتستمر الحوكمةُ القويةُ، إلى جانب ثقافة المسؤولية والمساءلة والشفافية والمساواة، في تمكين المصرف من تنفيذ استراتيجية أعماله بفعالية، بما يتوافق مع إطار عمل قوي لإدارة المخاطر، مما يضمن خلق قيمة مستدامة لمساهمي المصرف وأصحاب المصلحة الآخرين.

حضور اجتماع مجلس الإدارة

٪١٠٠

استقلالية مجلس الإدارة

٪٤٣

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

٪١٠٠

تنوع الجنسين ضمن الفريق الوظيفي

الرجال	النساء
٪٦٤	٪٣٦

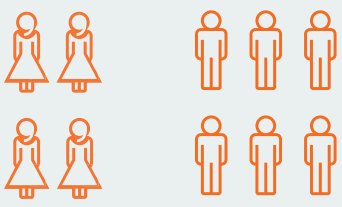

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

الرجال	النساء
٪٨٥,٧	٪١٤,٣

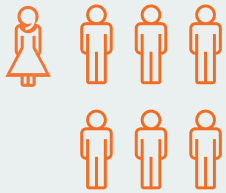

عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان

٦٨

مدة تولي المنصب في مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

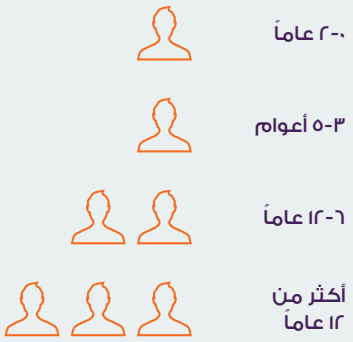

الامتثال التنظيمي

يلتزم الإمارات الإسلامي بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار عمل الحوكمة الداخلي وبالمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**
- **هيئة الأوراق المالية والسلع**
- **سوق دبي المالي**

أمين سر مجلس إدارة المجموعة

د. أحمد الخلفاوي

المحتويات

٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥	أبرز الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٣
٧	نبذة عن مجلس الإدارة
٩	نبذة عن الإدارة العليا
١٣	نموذج الحوكمة المؤسسية الخاص بالمجموعة
١٥	تشكيل مجلس الإدارة
١٧	قيادات مجلس الإدارة
١٩	برامج التوعية المستمرة والتخطيط لتعاقب الموظفين وتقييمهم
٢١	إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة
٢٣	بيان ملكية أعضاء مجلس الإدارة من الأسهم والأوراق المالية والأعباء الخارجية
٢٥	إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
٢٦	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٢٧	تقارير لجنة مجلس الإدارة
٣٧	التنوع في الإدارة العليا
٣٨	تعويضات الإدارة العليا
٣٩	لجان الإدارة
٤٠	اجتماع الجمعية العمومية
٤١	المدقق الخارجي
٤٢	الخدمات المصرفية الإسلامية
٤٣	الخروقات وأسبابها وسبل تجنبها
٤٤	بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
٤٤	التوطين
٤٥	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٤٧	التعاريف

للاطلاع على تقريرنا السنوي كاملاً، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

نواصل تعزيز نهجنا في الحوكمة

لطالما تبنى مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع («الإمارات الإسلامي» أو «المصرف») ثقافة الحوكمة المؤسسية القوية، والتي نعتقد أنها تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة.

وفي عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز نهج الحوكمة المؤسسية لدينا، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية واللوائح المحلية، وتبني قيمنا الأساسية للمجموعة المتمثلة في التعاون والملكية والدافع والريادة».

لقد أنجزنا العديد من مبادرات الحوكمة الرئيسية خلال العام بما في ذلك إعادة هيكلة لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر، وتحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة وإجراء التقييم الداخلي لأداء مجلس الإدارة. ولمزيد من التفاصيل حول تقدمنا في مجال الحوكمة، يرجى الاطلاع على قسم «أبرز الإنجازات» في الصفحات من ٥ إلى ٦. كما سعدنا بالترحيب بالرئيس التنفيذي الجديد للإمارات الإسلامي، السيد/ فريد الملا، الذي تم تعيينه في سبتمبر ٢٠٢٣، بعد تقاعد الرئيس التنفيذي السابق السيد/ صلاح أمين.

إن نهج الحوكمة المؤسسية الذي نتبعه يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإمارات الإسلامي من أداء واجباتهم بفعالية ويضمن إدارة المخاطر بحكمة وفقاً لإطار عمل قوي لإدارة المخاطر، مع تقديم استراتيجية أعمالنا بطريقة ريادية ومبتكرة. كما يضمن نهج الحوكمة المؤسسية لدينا أيضاً:

- المسؤولية عن التقسيم الواضح وتفويض السلطة.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة الإمارات الإسلامي ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة ومساهمي الإمارات الإسلامي وأصحاب المصلحة الآخرين.
- الشفافية والإفصاح لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والوضع المالي للإمارات الإسلامي.
- العدالة في معاملة جميع أصحاب المصلحة.

"خلال عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز منهجنا في الحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والأنظمة المحلية، بينما نلتزم بالقيم الأساسية لمجموعتنا والمتمثلة في «التعاون والملكية والدافع والريادة».

وعلى مدار العام، واصل «الإمارات الإسلامي» متابعة جميع اللوائح التنظيمية ذات الصلة في القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة والامتثال لها، بما في ذلك تلك الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وفي إطار التزامنا بالحوكمة المؤسسية القوية، يقوم «الإمارات الإسلامي» باستمرار بمتابعة ومراجعة وتطبيق اللوائح وأفضل الممارسات الجديدة والقائمة المتعلقة بالحوكمة، على الصعيدين المحلي والدولي.

كما يبقي «الإمارات الإسلامي» سياساته قيد المراجعة المنتظمة، لا سيما في مجالات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي وإعداد التقارير المالية والتدقيق الخارجي والاستعانة بمصادر خارجية لضمان استيفائها لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتتم الموافقة على التحديثات والتعديلات على السياسات الحالية من قبل أو نيابة عن مجلس إدارة الإمارات الإسلامي.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٤، سوف نواصل تعزيز نهج الحوكمة لدينا لضمان استمراره على كفاءته وفعاليته.

وبشكلٍ خاص، فإننا سنقوم بما يلي:

- الاستمرار في مراجعة اختصاصات مجلس الإدارة ولجانه، وسياسات الحوكمة المؤسسية.
- إجراء تقييم مستقل مُيسّر خارجياً لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- تضمين ودمج ممارساتنا المتعلقة بالتوكيلات وتفويض السلطة في العمليات التجارية الأساسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي في مجلس الإدارة، وفريق القيادة العليا المتميز، وكل موظفٍ من موظفينا، على التزامهم وعملهم الجاد وتفانيهم، نحو تعزيز أهم سُبُل وأهداف الحوكمة لدينا خلال عام ٢٠٢٣. كما أتطلع إلى أن نعمل معاً بشكل وثيق في عام ٢٠٢٤ وفي الأعوام التي تليه، للإرساء على أدائنا القوي والإنجازات العديدة التي تحققت هذا العام.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

أبرز الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٣

الحوكمة المؤسسية

- تعزيز وظيفة الحوكمة المؤسسية في «الإمارات الإسلامي»، وضمّ المتخصصين المهرة وذوي الخبرة في مجال الحوكمة.
- تضمين إطار الحوكمة المؤسسية في الإمارات الإسلامي في الأنشطة والعمليات الروتينية.
- تحسين العديد من الإفصاحات الرئيسية بحيث تؤدي للمزيد من الشفافية، ومنها الإفصاحات الخاصة بتشكيل مجلس الإدارة وهيكله، ومعاملات الأطراف ذات الصلة وتضارب المصالح.
- تحديث اختصاصات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بحيث تشمل اللوائح الحالية وأفضل الممارسات، ولإبقاء تشكيل ونطاق كل لجنة من لجان مجلس الإدارة قيد المراجعة.
- استكمال تقييمات مجلس الإدارة ولجانه، الأمر الذي أكد على قوة وفعالية وتنوع أداء المجلس ولجانه، وعلى فهم أعضاء مجلس الإدارة العام الجيد للأعمال؛ وعلى كفاية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة وتوافقها مع استراتيجية الإمارات الإسلامي طويلة الأجل.
- تعزيز وتبسيط ممارساتنا فيما يتعلق بالتوكيلات وتفويض السلطة.

رأس المال البشري والتنوع والتعويض والتحفيز

- إجراء مراجعة شاملة لسياساتنا وممارساتنا بشأن رأس المال البشري لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات التشريعية.
- إرساء الشفافية في المسارات الوظيفية المحددة للموظفين بناء على المهارات من خلال إطار التنقل الوظيفي.
- تبسيط ورقمنة وأتمتة عمليات الموارد البشرية الأساسية لتحسين تجربة الموظف وإدارة مدخلات البيانات اليدوية وعمليات التسليم.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات رئيسية يتم التركيز عليها وأخذا في الاعتبار بالنسبة لكل من الموظفين والمتعاملين. وتتوفر المزيد من التفاصيل في ملخص لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، على الصفحات ٣١–٣٢.
- تعزيز الدور الريادي الذي يلعبه «الإمارات الإسلامي» في مجال التوطين، وإطلاق مبادرات جديدة لجذب المواهب الإماراتية والاحتفاظ بها، سواء في «الإمارات الإسلامي» أو لصالح القطاع المصرفي على نطاق واسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية الهامة.

حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تحديث القنوات الرقمية والمنصات الأساسية والبنية التحتية في «الإمارات الإسلامي»، وتحسين قدرات التنفيذ المباشر للمعاملات بشكل كبير من خلال الأتمتة المتقدمة، والعمليات المعاد هندستها، والتفاعلات غير الورقية مع المتعاملين.
- تطوير إطار عمل إدارة محفظة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع التغييرات في نموذج التشغيل المرن.
- تحسين ميزات تطبيق إدارة المحافظ والمشاريع، لدمج آلية إدارة القدرات والاختصاصات بها وتدشينها كمنصة مركزية.
- إطلاق حملة توعية كبرى لتسليط الضوء على قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الدعم والتوجيه للموظفين.
- ضمان امتثال أفضل للمعايير الداخلية ومعايير آيزو ٩٠٠١.
- إنشاء وظيفة إدارة التمويل السحابي داخل الوحدة الوظيفية المختصة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع جميع البيانات المالية السحابية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الحفاظ على فعالية برنامج التوعية بثقافة الأمن السيبراني السنوي لجميع الموظفين وأصحاب المصلحة والمستفيدين، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتأثيرها على الأمن، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين لدعم أمن سلسلة التوريد ورعاية بيئة الأعمال لتكون أكثر قوة.

حوكمة الأمن السيبراني

- إدراك التطور السريع للمشهد الرقمي، ومواصلة تطوير عمليات وسياسات وضوابط وهياكل الأمن السيبراني لتعزيز حماية البيانات الحساسة وبيانات المتعاملين في «الإمارات الإسلامي»، وضمان أمن أصولنا الرقمية.
- مواءمة استراتيجيتنا للأمن السيبراني مع إطار عمل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ومعيار منتدى أمن المعلومات.
- تعزيز دفاعاتنا من خلال اعتماد نهج أمن المعلومات متعدد الطبقات.
- تتم إدارة هذه الاستراتيجية من قبل ائتلاف من الوحدات المتخصصة تشمل وحدات الأعمال، ومكتب أمن المعلومات للمجموعة، والمخاطر السيبرانية للمجموعة، والتدقيق الداخلي للمجموعة.
- استخدام إطار عمل متطور لتكييف التهديدات من أجل إدارة المخاطر الإلكترونية للمشروعات، بما في ذلك الضوابط الأمنية، وثقافة الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والاستجابة للحوادث، وتقييمات الطرف الثالث، وإدارة بيانات البائعين، والامتثال التنظيمي، وسياسة الاحتفاظ بالبيانات، وعمليات التدقيق، وتدريب الموظفين، وسجل خرق البيانات ووعي المتعاملين.
- الاستمرار في ضمان الإشراف على حوكمة الأمن الإلكتروني في «الإمارات الإسلامي» من قبل لجنة أمن المعلومات للمجموعة، برئاسة الرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس المخاطر التشغيلية.

حوكمة خصوصية البيانات

- إنشاء مكتب مخصص لخصوصية البيانات للمجموعة لإنشاء وتنفيذ إطار عمل قوي لخصوصية البيانات، بما يتوافق مع مختلف لوائح خصوصية البيانات المطبقة في الإمارات الإسلامي.
- ضمان الامتثال لجميع قوانين خصوصية البيانات الدولية والمحلية المعمول بها.
- قيادة جهود الامتثال التي يبذلها مكتب خصوصية البيانات، وتطوير سياسات وإجراءات خصوصية البيانات التي تحكم خصوصية البيانات لحماية ودعم حقوق متعاملي المصرف.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

- تعزيز أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالنسبة إلى «الإمارات الإسلامي» والجهات المعنية، بقيادة المسؤول الرئيسي للاستدامة في المجموعة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة.
- ضمان التوافق الكامل لإطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة مع الالتزامات العالمية والقطرية الرئيسية، بما في ذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الإمارات ٢٠٣٠.
- مواصلة تطوير نهج «الإمارات الإسلامي» تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتوافق مع المعايير المتطورة، مع ظهور وتطور المبادرات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في مجالات صافي الانبعاثات الصفرية، ومحاسبة الاستدامة، ومعايير التدقيق والأخلاقيات.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن «الإمارات الإسلامي».

مجلس الإدارة

السيد/ هشام عبد الله القاسم

رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ هشام عبد الله القاسم («السيد/ القاسم») منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، أحد المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر ودنيز بنك تركيا، وكلاهما شركتان تابعتان لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- • يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.
- يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في القطاع المصرفي. تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)
- نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
١٨ يوليو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ بطي عبيد بطي الملا («السيد/ الملا») هو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا، وهي شركة رائدة في السوق مقرها دبي في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.
- يتمتع السيد/ الملا بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المهنية التي تمتد إلى قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والاستثمار.
- السيد/ الملا حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير شركة إعمار العقارية
- مدير دبي للمرطبات
- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني

عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل معالي/ محمد هادي الحسيني منصب وزير الدولة للشؤون المالية ويتمتع بخبرة مهنية واسعة في قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والاستثمار.
- معالي/ الحسيني هو عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمار، ونائب رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار، ونائب رئيس الهيئة الاتحادية للضرائب، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، ومدير مؤسسة دبي العقارية، ورئيس لجنة التطوير العالمية لمجموعة البنك الدولي.
- يحمل معالي/ الحسيني درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة وبستر في جنيف، سويسرا.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ علي حميد علي العويس

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ علي حميد علي العويس («السيد/ العويس») هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.
- السيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة الغذائية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- مدير شركة عمان للمرطبات
- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ سالم محمد عبيد اللّه

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ سالم محمد عبيد اللّه («السيد/ عبيد اللّه») منصب نائب الرئيس الأول للعمليات التجارية في الأمريكيتين لطيران الإمارات.
- يتمتع السيد/ عبيد اللّه بخبرة مهنية واسعة وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة، مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاغن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة ولشبونة.
- السيد/ عبيد اللّه حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي («سعادة/ الهاشمي») هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية. ويتضمن جزءً من هذا الدور قيادة عملية التعبير عن رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة «نحن الإمارات ٢٠٣١».
- قادت سعادة/ الهاشمي عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.
- كما أنها تقود المسرعات الحكومية، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية في مكتب رئيس الوزراء.
- سعادة/ الهاشمي عضو في اللجنة التوجيهية "ميتافيرس" ومجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- تحمل معالي الهاشمي شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا، حيث تخرجت مع مرتبة الشرف وحصلت على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي. وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.
- أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- مدير بنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ شين نيلسون

مدير غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٧ ديسمبر ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ شاين نيلسون («السيد/ نيلسون») هو الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- تشهد خبرات السيد/ نيلسون القوية، عبر مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية، بخبراته المتنوعة في مجال الخدمات المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود. وهو أيضا مدير مؤتمر النقد الدولي.
- ومن بين المناصب البارزة الأخرى التي شغلها السيد/ نيلسون في المجال المصرفي، منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدود، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد، ومقره في كوالالمبور.
- السيد/ نيلسون حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية غرب أستراليا للتعليم المتقدم وهو أيضا عضو خريج في المعهد الأسترالي لمديري الشركات وزميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين.

تعيينات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى:
لا يوجد.

الإدارة العليا

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

الخبرة

تمتد فترة عمل السيد/ الملا مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من ثلاثة عقود. وشارك خلال هذه الفترة في مبادرات كبرى ساهمت في ترسيخ مكانة «الإمارات الإسلامي» كرائد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

وبصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز الملا مكانة «الإمارات الإسلامي» في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على المتعاملين وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في «الإمارات الإسلامي»، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها «الإمارات الإسلامي» لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين، محركاً رئيسياً في تحقيق نجاح المصرف. وستساعد خبرته في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية المصرف على توسيع حضوره، بما يتوافق مع رؤية صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، لجعل دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي العالمي.

وقبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في «الإمارات الإسلامي»، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة المتعاملين وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في «الإمارات الإسلامي»، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل السكني ورئيس إدرة الفروع وقنوات التوزيع.

السيد/ محمد كامران واجد
نائب الرئيس التنفيذي

الخبرة

يقود السيد/ واجد جميع الوظائف المدرة للدخل في «الإمارات الإسلامي»، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأعمال والخزينة والشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والمعاملات المصرفية. ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٧ عاما في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، منها ٢٠ عاماً مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، وهو اسم معروف في المجال المصرفي الإقليمي.

وقد تولى مجموعة من المهام المتنوعة مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للخدمات المالية، ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات المالية. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، عمل السيد/ واجد مع بنك أبوظبي الوطني وبنك المشرق ش.م.ع. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة شعاع كابيتال ش.م.ع، وشركة إعمار للصناعات والاستثمار، والرئيس التنفيذي لمجموعة إميرالد بالاس.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عليكرة الإسلامية عليكرة الهند.
- بكالوريوس في الآداب، جامعة عليكرة الإسلامية عليكرة الهند.

السيدة/ هدى سبيل عبد الله
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

الخبرة

تتولى السيدة/ عبد الله مسؤولية قسم الشؤون المالية في «الإمارات الإسلامي»، وتتولى توجيه ومراقبة الاستراتيجيات المالية للمصرف وأهداف العمل والميزانية وإدارة الأداء. وقد ظلت جزءاً لا يتجزأ من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من ٢٨ عاما، بعد أن بدأت حياتها المهنية كمسؤولة للخدمات الشخصية في بنك الإمارات، تتولى المسؤولية عن خدمات الموارد البشرية في المصرف.

تطورت المسيرة المهنية للسيدة/ عبد الله في المصرف على مر السنين، حيث تولت مناصب مختلفة في شركة الإمارات دبي الوطني للتمويل. وفي عام ٢٠١٣، انتقلت إلى الإمارات الإسلامي كنائب رئيس أداء الأعمال. لعبت دورًا رئيسيا في تطوير الأدوات والأنظمة لتوفير المعلومات المالية والتشغيلية الهامة للرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، وقدمت توصيات قابلة للتنفيذ بشأن كل من الاستراتيجية والعمليات.

في عام ٢٠١٩، تم تعيين السيدة/ عبد الله في منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، حيث كانت مسؤولة عن تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتقديم مدخلات رفيعة المستوى بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، وكلاهما يهدف إلى رفع قيمة المساهمين.

التعليم والمؤهلات

- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، البحرين.
- محاسب إداري معتمد، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة عجمان، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ فؤاد محمد
الرئيس التنفيذي للعمليات

الخبرة

غيّن السيد/ محمد رئيساً تنفيذياً للعمليات في عام ٢٠٢٢. وبموجب هذا المنصب، يتولى السيد/ محمد المسؤولية عن مجمل العمليات والتحكم والمراقبة، وقيادة مشاريع تكنولوجيا المعلومات، والمواءمة مع المجموعة بشأن التحول ومبادرات الأعمال الرئيسية لتحقيق التكامل بين مختلف الجهات، مع التركيز على الرقمنة.

يتمتع السيد/ محمد بخبرة مصرفية تمتد إلى ٢٣ عامًا. وشغل قبل منصبه الحالي منصب الرئيس التنفيذي للعمليات وعضو مجلس الإدارة التنفيذي في بنك الإمارات دبي الوطني مصر، كما تولى مناصب رفيعة المستوى، منها منصب نائب رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالإنابة في مصر. فضلاً عن ذلك، شغل السيد/ محمد، ضمن مسيرته الوظيفية، منصبًا مهمًا كرئيس لجنة الخدمات المصرفية الرقمية في اتحاد مصارف الامارات خلال مسيرته المهنية.

التعليم والمؤهلات

- أكمل تعليمه في كلية شرطة دبي وكليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تلقى عدة برامج تدريبية من مؤسسات مثل «إنسياد» و«هارفارد».

السيدة/ فريدة محمد رافع
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية

الخبرة

السيدة/ رافع هي قائدة محنكة في مجال الموارد البشرية تتمتع بخبرة ٢٣ عاما، حيث قادت العديد من وظائف الموارد البشرية عبر قطاعات متنوعة تشمل الخدمات المصرفية والطيران. لديها سجل حافل في تطوير وتنفيذ مبادرات الموارد البشرية الاستراتيجية التي تدفع النمو التنظيمي وتعزز مشاركة الموظفين.

تتمتع السيدة رافع بمعرفة واسعة ببناء فرق عالية الأداء وتعزيز ثقافة الابتكار والشمول. قادت مشاريع واسعة النطاق تتعلق باكتساب المواهب، والاحتفاظ بالموظفين، والتوطين، وتخطيط القوى العاملة، وإدارة الأداء، وتطوير القيادة. وقد نجحت في مواءمة استراتيجيات الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة، مما أدى إلى تحسين الربحية والميزة التنافسية المستدامة للعديد من المؤسسات ذات المستوى العالمي التي عملت بها في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

وتركز السيدة/ رافع في «الإمارات الإسلامي» على صقل مهارات الموظفين، وتعزيز ثقافة مؤسسية منتجة والدفع حسب الأداء، والاستعداد للقيادة، واستخدام قرارات الموارد البشرية القائمة على البيانات التي تستفيد من تحليلات الأفراد لتحسين العمليات، ودعم الأعمال بشكل فعال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعزيز تجربة الموظفين.

ومن بين أدوارها السابقة، شغلت السيدة/ رافع منصب رئيس قسم الموارد البشرية ورئيسة استقطاب المواهب والتوطين. وقبل ذلك، شغلت منصب رئيس عمليات الموارد البشرية والإدارة في شركة أبوظبي للمطارات (الآن شركة زايد للمطارات)، ورئيس خدمات الموظفين وكشوف المرتبات في الهيئة العامة للطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس عمليات الموارد البشرية في مصرف الهلال، ونائب الرئيس للموارد البشرية في بنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة أبوظبي - كلية إدارة الأعمال، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ مهدي الكاظم
الرئيس التنفيذي للمخاطر

الخبرة

يتولى السيد/ الكاظم مسؤولية جميع وظائف المخاطر في «الإمارات الإسلامي»، حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٤ عاما في القطاع المصرفي، بما في ذلك عمله مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منذ عام ١٩٨٩. وقبل انضمامه إلى المصرف، شغل منصب الرئيس التنفيذي للائتمان في بنك الإمارات دبي الوطني. وعمل رسمياً في مجلس إدارة شركة الإمارات الإسلامية للوساطة، ونائباً لرئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الخدمات المصرفية للشركات في اتحاد مصارف الاتحاد.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في المحاسبة وعلوم الحاسوب من جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- البرنامج الدولي للإدارة العامة للتطوير التنفيذي، سويسرا.
- محاسب قانوني معتمد، وزارة التربية والتعليم، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ زكي صديقي
رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة

يتمتع السيد/ صديقي بأكثر من ٣٦ عاما من الخبرة في مجال التدقيق الداخلي في جميع مجالات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والتمويل التجاري والعمليات وتمويل المشاريع والتأجير. ويشرف على قسم التدقيق الداخلي في «الإمارات الإسلامي»، ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في «الإمارات الإسلامي» ورئيس التدقيق الداخلي للمجموعة. وهو أيضاً عضو في لجان الإدارة العليا، بما في ذلك اللجنة التنفيذية في الإمارات الإسلامي.

وقد أدار السيد/ صديقي سابقا وتولى مسؤوليات التدقيق لبنك المشرق وبنك الاعتماد والتجارة الدولي في مختلف البلدان، بما في ذلك بعض الاقتصادات عالية التنظيم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهونغ كونغ ونيجيريا والهند، فضلا عن بلدان أخرى بما في ذلك موريشيوس وسيشيل وبنغلاديش وفرنسا وساحل العاج وتوغو وجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

أدار السيد/ صديقي العديد من المهام الخاصة والتحقيقات في حالات الاحتيال في مختلف المجالات المصرفية. لديه خبرة واسعة في العمل في التسلسل الإداري في بيئات الفروع اللامركزية في مجال الائتمان والتسويق والتمويل التجاري والخدمات المصرفية العامة.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير إدارة الأعمال في البنوك والمالية، الجامعة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دبلوم في الأعمال المصرفية، معهد المصرفيين، باكستان.

السيد/ حسيب أحمد أنصاري
الرئيس التنفيذي للامتثال

الخبرة

يتمتع السيد/ أنصاري بأكثر من ٢٧ عاما من الخبرة المصرفية الدولية، والتي تشمل إدارة أطر الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية، فضلاً عن مجالات الحوكمة والعمليات. لديه خبرة واسعة في التعامل مع المنظمين والهيئات في القطاع والبنوك المراسلة الأجنبية ومقدمي الخدمات والاستشاريين.

وقد كان عضوا نشطا في جمعية الامتثال، وهو حالياً نائب رئيس لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات. وقبل انضمامه إلى «الإمارات الإسلامي»، شغل السيد/ أنصاري منصب الرئيس التنفيذي للامتثال في المصرف العربي المتحد، وقبل ذلك، أكمل أكثر من تسع سنوات في بنك باركليز بي إل سي، حيث كان آخر منصب شغله هو الرئيس الإقليمي للامتثال في الشرق الأوسط. وقد بدأ حياته المهنية في سيتي بنك، حيث أدار مجموعة متنوعة من المحافظ الوظيفية لأكثر من عقد من الزمان.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة «بريستون» (كلية إدارة الأعمال والتجارة)، باكستان

د. عاصم حمد
رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة

يعمل الدكتور حمد في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من ١٦ عاما. بدأ مسيرته المصرفية مع مصرف أبوظبي الإسلامي قبل انضمامه إلى الإمارات الإسلامي للإشراف على التدقيق الشرعي. وقد نشر عدداً من الكتب والمقالات حول التمويل الإسلامي والتدقيق الشرعي.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

د. عبد السلام كيلاني
رئيس قسم الرقابة الشرعية الداخلية

الخبرة

يتمتع الدكتور كيلاني بخبرة ممتازة في الاستشارات والحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى الرقابة الشرعية والتدقيق والتدريب. وقد تولى الإدارات الشرعية للمصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لأكثر من ١٥ عاماً. لعب دورًا محورياً في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، ومراجعة الخطط السنوية للرقابة والتدقيق الشرعي، وتوجيه إدارات الرقابة الشرعية لتحسين كفاءة العمل، ورفع مستوى الجودة الشرعية من خلال التطبيق السليم لأحكام الشريعة. بالإضافة إلى ذلك، أشرف على المواد التدريبية الشرعية، مثل التدريب الإلكتروني والتعليم عن بعد، والتي تم إعدادها خصيصاً لموظفي المصرف، فضلاً عن تقديم دورات تدريبية شرعية لمختلف الإدارات والمستويات الوظيفية. أجرى الدكتور الكيلاني أبحاثاً في مواضيع الفقه الإسلامي والتمويل والصيرفة الإسلامية.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في فقه المعاملات، الجامعة الاسكندنافية، النرويج.
- درجة الماجستير في فقه المعاملات، الجامعة الأمريكية، المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ إبراهيم قايد
رئيس الخزينة والأسواق

الخبرة

السيد/ قايد مسؤول عن إدارة السيولة والميزانية العمومية الاستراتيجية للمجموعة وتوفير مبيعات الخزينة وهيكلة وتنفيذ الحلول لوحدات الأعمال داخل المجموعة وإدارة دفتر استثمارات المجموعة. بدأ حياته المهنية مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. في عام ٢٠٠٦، وخلال مسيرته المهنية، شغل مناصب مختلفة بما في ذلك مدير فرع، ورئيس مكتب التدفق والتنفيذ، ورئيس مبيعات الخزينة والهيكلة.

التعليم والمؤهلات

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية، جامعة موناش، أستراليا.
- درجة البكالوريوس في نظم المعلومات، جامعة ملبورن، أستراليا.
- شهادة برنامج تطوير القيادة، كلية داردن للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة برنامج التفكير الاستراتيجي والقيادة في كلية وارتون، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة برنامج تطوير القيادة الاستراتيجية في عصر الاضطراب، كلية إدارة الأعمال، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

د. أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي
رئيس الإدارة القانونية – الإمارات الإسلامي
وأمين سر مجلس إدارة المجموعة

الخبرة

يتمتع د. الخلفاوي بخبرة تزيد عن ١٧ عاماً في الوظائف القانونية والقيادية والإدارية. وبصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة ورئيس الإدارة القانونية، فهو مسؤول، من بين أمور أخرى، عن ضمان امتثال الإمارات الإسلامي لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة.

شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في جهات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي في دبي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

التعليم والمؤهلات

- دكتوراه في فلسفة الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
- درجة الماجستير في القانون الخاص.
- بكالوريوس في القانون، جامعة عجمان.

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد/ فيفيك شاه
رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة

انضم السيد/ شاه إلى مصرف الإمارات الإسلامي في عام ٢٠١٩ كرئيس للمؤسسات المالية والاستثمارات الدولية. يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في الإدارة المالية والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والقروض المشتركة وأسواق رأس المال المقترض. وقد عمل سابقًا في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لأكثر من تسع سنوات في مناصب مختلفة منها منصب الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية المؤسسية والدولية وأسواق رأس المال المدين في بنك الإمارات دبي الوطني ورئيس القروض المشتركة في شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال. كما شغل منصب المدير المالي لمجموعة قصر الإمارات في الإمارات العربية المتحدة.

التعليم والمؤهلات

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال في التمويل والتسويق.
- محاسب.
- سكرتير الشركة.

السيد/ محمد الهادي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد
وإدارة الثروات

الخبرة

يجلب/ السيد الهادي إلى هذا المنصب ثروة من الخبرة ومساراً وظيفياً متميزا. لديه أكثر من ١٨ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي، تولى بنجاح وأدار مناصب قيادية في مختلف الأقسام داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منها إدارة الفروع وقنوات التوزيع، والخدمات المصرفية المميزة، والاستراتيجية وإدارة الثروات.

التعليم والمؤهلات

- خريج كلية «بايز» للأعمال.
- خريج كلية «هارفارد» للأعمال.

نموذج الحوكمة المؤسسية

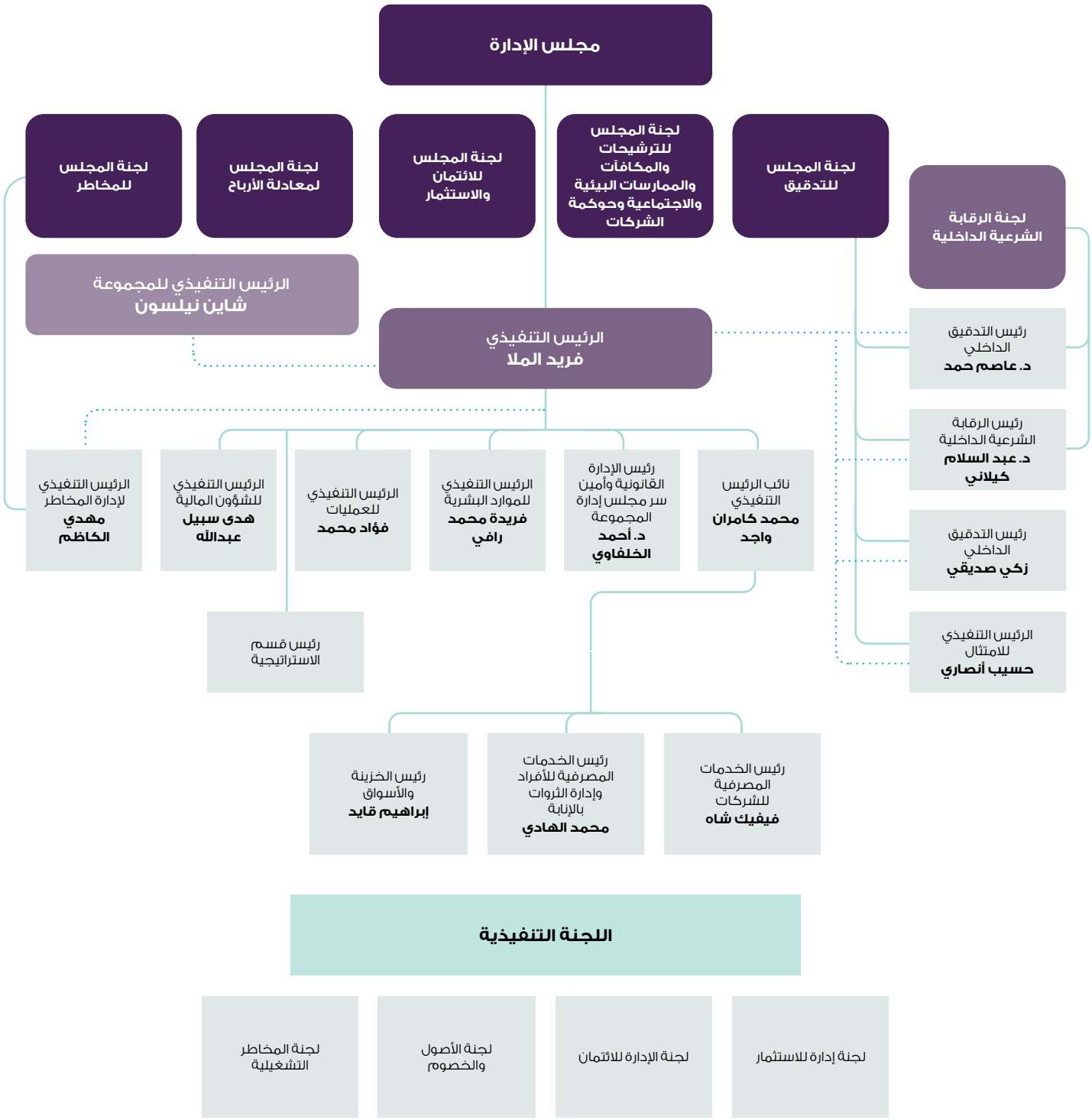

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية في «الإمارات الإسلامي» إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والمساواة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. يتألف إطار عمل الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن «الإمارات الإسلامي»، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية مسؤوليات ومساءلة مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووظائف الإدارة المساندة. كما يقدم لمحة شاملة لمجمل منهج الحوكمة في مصرف الإمارات الإسلامي. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح واللياقة والملاءمة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية أربعة طبقات أو مستويات عامة للأدوار:

(أ) **مجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار عمل للحوكمة مناسبٌ وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المصرف والتحكم فيها.

(ب) **اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يفوض مجلس الإدارة السلطة للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المصرف. وتتقلد اللّجان المسؤوليات والسلطات على النحو المحدد في اختصاصاتها.

(ج) **الوحدات الوظيفية:** تؤدي الوحدات الوظيفية الفردية أنشطة الأعمال التجارية والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين واللوائح الخارجية.

(د) **الأفراد:** يتم تفويض رؤساء الأعمال والوظائف بالسلطات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. يمتثل المصرف لإطار العمل مع تعديله بشكل يتناسب مع الأنظمة المحلية. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام بالحوكمة المؤسسية الرشيدة يوفر أساساً قوياً للتطور المستقبلي والأداء الإيجابي للمصرف.

تفويض السلطة

تستمد جميع السلطات في جميع أنحاء الإمارات الإسلامي في نهاية المطاف من مجلس الإدارة، الذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف، والامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في المصرف ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المصرف. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس الإمارات الإسلامي رئيس مجلس الإدارة سلطة التصرف نيابة عن المصرف. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتركيزه على المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال الإمارات الإسلامي ووضع المعايير العالية للحوكمة. يلعب رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يقوم رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، بتفويض صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي يقوم بعد ذلك بتفويض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمصرف.

مسؤوليات لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن إدارة شؤون الإمارات الإسلامي، ومن أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته، فقد تم إنشاء لجان المجلس بأهداف وسلطات ومسؤوليات وشروط مفوضة رسمياً.

وقد أنشأ مجلس الإدارة خمس لجان دائمة لمجلس الإدارة. ولكل لجنة اختصاصاتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. وتُجري كلُ لجنة تقييماً ذاتياً سنوياً. ويحدد رئيس كل لجنة وتيرة اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع اختصاصات اللجنة ومتطلبات الإمارات الإسلامي.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. ولكلٍ من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مدير مستقل يُعيَّن رئيساً لها. وتتكون أغلبية لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وفقا لما تقتضيه لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وللمزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات ٢٧ إلى ٣٦.

مسؤوليات لجان الإدارة

وقد تم إنشاء لجان إدارية مختلفة للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المصرف، ذات بنود تأسيس مرجعية معتمدة حسب الأصول، وهي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية تقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة. وللمزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية يرجى الرجوع إلى قسم لجان الإدارة في صفحة ٣٠.

تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة مع جميع اللوائح ذات الصلة التي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يجب أن يكون في مجلس الإدارة عضو مجلس إدارة واحد على الأقل من العنصر النسائي (لدى الإمارات الإسلامي عضو مجلس الإدارة واحد من العنصر النسائي). يجب تقييم ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلون (يتم تقييم ثلاثة من سبعة من أعضاء مجلس الإدارة لدينا على أنهم مستقلون).
- يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وغالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (٦ من أصل ٧ من أعضائنا هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة).

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة أيضا مع المبادئ التوجيهية التالية:

- يتألف مجلس الإدارة من عدد كاف من المديرين المستقلين لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإظهار التحدي الفعال والاستفسار و «استقلالية العقل والروح» المناسبة.
- المديرون مؤهلون، فردياً وجماعياً، لأداء واجباتهم الائتمانية. كما أنهم يتميزون بالفهم اللازم لأدوارهم، والقدرة على إصدار الأحكام السليمة والموضوعية حول شؤون المصرف.
- تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع السياسة الصحيحة والمناسبة المعتمدة ويشمل ذلك مراجعة خبرة المرشحين ومعرفتهم ومهاراتهم واستقلالهم الذهني وسجل النزاهة والسمعة الطيبة والوقت المتاح لهم للقيام بواجباتهم. ويحتوي ميثاق مجلس الإدارة والسياسة الصحيحة والمناسبة على المزيد من التفاصيل.
- يخصص المجلس وقتاً كافيا على أساس سنوي لوضع برامج تدريبية مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

مهارات مجلس الإدارة

ويضم مجلس الإدارة سبعة أعضاء غير تنفيذيين يساهمون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب المكونة من مجموعة من الخبرات السابقة في مجالات تتضمن الخدمات المصرفية، والتمويل، والتدقيق، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة المؤسسية، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية.

تنوع مجلس الإدارة

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال لوائح الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.
- تنص اللوائح الحالية على أن ٢٠٪ على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من الإناث ويجب أن يكون لكل مجلس إدارة عضو واحد على الأقل من النساء.
- يلتزم مجلس الإمارات الإسلامي بدعم التنوع بين الجنسين. تم تعيين سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي كأول امرأة عضو في مجلس إدارة «الإمارات الإسلامي» في أوائل عام ٢٠٢٢.
- ويمثل مجلس الإدارة حاليا نسبة تمثيل نسائية تبلغ ١٤,٢٪ بما يتوافق مع ميثاق مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن «الإمارات الإسلامي». وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح السيدات، وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة.
- كما يلتزم «الإمارات الإسلامي» بلعب دور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في المؤسسة، حيث تشكل نسبة الإناث حاليا ٣٦٪ من موظفي «الإمارات الإسلامي».

تعيينات مجلس الإدارة

- ويدرك «الإمارات الإسلامي» أن وجود مجلس إدارة فعال وأعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلاً جيداً وذوي خبرة مهمة لضمان وفاء المجلس بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في تعزيز نجاح المصرف.
- تلعب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً مهماً في اختيار وتوصية أعضاء مجلس الإدارة المحتملين للتعيين في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أفراداً يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة حيث يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المصرف وتعقيده وملف المخاطر.
- يتم التأكد من أن ٢٠٪ على الأقل من المرشحين للترشيح لمجلس الإدارة هم من الإناث، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- يخضع جميع المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لعملية صحيحة ومناسبة لضمان حصولهم على الكفاءة والمعرفة والخبرة الكافية للقيام بواجباتهم بفعالية. على وجه الخصوص، قد تنظر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ملف تعريف المرشح وخبرته والمتطلبات المحددة لمجلس الإدارة في ذلك الوقت.
- وتتم تعيينات أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي. يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العامة للمصرف ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- في حالة وجود شاغر، يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين ووضع الإعلانات، حسب الاقتضاء. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العامة المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين آخر بدلا منه.
- كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لمصرف «الإمارات الإسلامي»، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث («٣») سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وجلسات التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية. وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالعمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً للمديرين الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح، ومجهزين تجهيزاً جيداً للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية. ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمصرف، والقضايا المالية والمحاسبية الهامة وإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك الخاصة به، وهيكله الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية المطبقة على المصرف، بما في ذلك لوائح الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر الشركة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (عند الاقتضاء أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- مواد القراءة المناسبة والبرامج التعليمية وورش العمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

واصل «الإمارات الإسلامي» تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل. وخلال عام ٢٠٢٣، واصل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في «الإمارات الإسلامي» تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدة طرق، منها:

- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تعارض المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والدافع والريادة)، والدفاع عن حماية المستهلك وتشجيع ثقافة «التحدث» القوية.
- تحديد «الأسلوب من الأعلى» من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وتضمين ومراقبة ثقافة وقيم المصرف المؤسسية لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المصرف وسمعته ومعاييره الأخلاقية وحالات التأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكد من أنهم على دراية بأن الإجراءات التأديبية أو غيرها من الإجراءات المناسبة ستنتج عن السلوكيات والتجاوزات غير المقبولة التي لا تلتزم بهدف المصرف وقيمه.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.

قيادات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

- يتم تحديد مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة والأوقات وبنود جدول الأعمال «الدائمة» الرئيسية في بداية العام.
- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست مرات على الأقل في السنة، أو أكثر، إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة والملاحظة والموافقة خلال العام، فإن ممارسة المصرف هي وضع جدول أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وتتلخص سياسة المصرف في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا «تحدياً واستفساراً بناءين»، وأن يتحلوا أيضا «بعقل وروح مستقلين». ويكفل الرئيس أيضاً إجراء مناقشة فعالة، وتشجيع طائفة واسعة من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وكل ذلك لمصلحة المصرف.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي.
- خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة المسائل الأساسية للمصرف، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الفقرة التالية في الصفحة ١٨ أدناه.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٣. إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع. وفي حين يبذل أعضاء مجلس الإدارة قصارى جهدهم لحضور كل اجتماع، قد لا يكون ذلك ممكناً دائماً، لا سيما عندما يتم ترتيب اجتماعات إضافية لمجلس الإدارة، بشكل استثنائي، في غضون مهلة قصيرة للمسائل العاجلة.

مجلس الإدارة		مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والحضور					
الأسماء		٢٥ يناير ٢٠٢٣-	٢٦ أبريل ٢٠٢٣-	٢٦ يوليو ٢٠٢٣-	٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣-	٦ ديسمبر ٢٠٢٣-	١٣ ديسمبر ٢٠٢٣-
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، عقدت ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية:

الأداء الاستراتيجي والمالي

- مراجعة الأداء المالي، بما في ذلك الأداء مقابل الاستراتيجية والميزانيات المتفق عليها لكل خط من خطوط الأعمال.
- ميزانيات عام ٢٠٢٤، وذلك ضمن سياق الاستراتيجية المعتمدة القدرة و على تحمل المخاطر.
- مراجعة استراتيجيات الأعمال الرئيسية والقرارات والمخاطر في ضوء البيئة التنظيمية والاقتصادية والسوقية.

الحوكمة المؤسسية

- مستجدات اختصاصات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق والبنود المرجعية للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لغرض بيان مدى الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.
- الموافقة على إطار الحوكمة المؤسسية في الإمارات الإسلامي والسياسات ذات الصلة.
- مستجدات عقد التأسيس والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي بغرض الامتثال للوائح وأفضل الممارسات ذات الصلة.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- تعيين رئيس تنفيذي جديد ومراجعة الهيكل التنظيمي لمصرف «الإمارات الإسلامي».
- إتمام عملية تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣.
- إتمام تدريبات مجلس الإدارة، بما يتوافق مع خطة التدريب لعام ٢٠٢٣.
- تعيين المدققين الخارجيين لعام ٢٠٢٣.
- مراجعة تقارير وتحديثات لجنة مجلس الإدارة والهيئة العليا الشرعية.

الإفصاح والشفافية

- مراجعة واعتماد الإفصاحات المختلفة، بما في ذلك تلك الواردة في التقرير السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، والنتائج المالية، وتقرير الحوكمة المؤسسية، والإفصاحات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتقرير الشرعي السنوي.
- إشعار اجتماع الجمعية العمومية.

برامج التوعية المستمرة والتخطيط والتقييم لتعاقب الموظفين

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم «الإمارات الإسلامي» جلسات توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال التجارية. ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

خلال عام ٢٠٢٣، تم تقديم جلسات التوعية التالية لمجلس الإدارة، بما في ذلك جلسات حول اللوائح والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

جلسات توعية مجلس الإدارة

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

١. ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتأثيرها على المستثمرين والمنظمين؟
٢. أفق إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٣. دور مجلس الإدارة في الإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١. البيئة التنظيمية
٢. مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
٣. التهديدات الناشئة.

الآراء الشرعية

١. الهيئة العليا الشرعية
٢. إطار عمل الحوكمة الشرعية
٣. لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
٤. شعبة الرقابة الشرعية الداخلية

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقدم الإدارة العليا عروضاً إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب الفهم والمعرفة بشكل أعمق في المصرف.

ويخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

تخطيط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع «الإمارات الإسلامي» تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ودعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعاتنا المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة بشكل عام ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- تنوع المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة.
- جميع المتطلبات التنظيمية الأخرى.

تقييم مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإمارات الإسلامي بمراقبة وتحسين أدائه وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجان المجلس وكل عضو من أعضائه سنوياً، بموجب سياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي. ومن خلال هذه العملية يدرك مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.
- ويتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجان المجلس وأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، بواسطة مستشار خارجي مستقل، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وخلال عام ٢٠٢٤، سيقوم «الإمارات الإسلامي» بتعيين مستشار خارجي لإجراء تقييم مستقل لأداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وأعضاء مجلس الإدارة.

عملية التقييم الداخلي لمجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٣

في إطار استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣، طلب المجلس ضمان تخصيص وقت كاف لمناقشة المسائل الرئيسية، وشجع على عقد اجتماعات إضافية حسب الضرورة من وقت لآخر.

وبشكل عام، أكد استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣ الاستنتاج التالي:

- يقوم مجلس الإدارة ولجانه بتأدية مهامهم بشكل جيد وقوي ومتنوع؛
- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمعرفة عامة جيدة بالأعمال وبالإمارات الإسلامي بشكل عام، وبمجموعة واسعة من مهارات العمل؛ و
- إن كمية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة كافية وتتماشى مع استراتيجية الإمارات الإسلامي طويلة الأجل.

إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة

تعارض المصالح

- اعتمد المصرف «سياسة تعارض المصالح» لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون لعضو مجلس الإدارة فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمصرف عن جميع تعارضات المصالح الفعلية أو المحتملة.
- نتيجة للإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، أن مجلس الإدارة على دراية كافية وأن السياسات موجودة لتقليل المخاطر.
- يجب على العضو المنتدب الذي لديه بأي شكل من الأشكال تعارض في المصالح فيما يتعلق بعقد فعلي أو مقترح أو ترتيبات مع المصرف أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في المحضر. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على القرار المتعلق بهذا العقد أو تلك الترتيبات.
- وفي كل عام، يطلب قسم الامتثال في الإمارات الإسلامي إفصاحاً سنوياً من الإدارة العليا، يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتماشى مع لائحة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمصارف ووفقا لسياسات/إجراءات المصرف.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

وفقا للوائح الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع ما قد ينشأ من أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح.

وقد وضع «الإمارات الإسلامي» إطار عمل ومبادئ توجيهية للاستجابة للمخاطر والتدقيق في المعاملات المالية، والتي تفصل العمليات المعمول بها لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر المصرف تجاه الأطراف ذات العلاقة. وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه. كما يحتفظ المصرف بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة مع تلك الأطراف.

ويوضح الجدول التالي معاملات الأطراف ذات العلاقة لعام ٢٠٢٣:

العلاقة	نوع المعاملة	٢٠٢٣ (٠٠٠ درهم)	٢٠٢٢ (٠٠٠ درهم)
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٤٢٩,٧٤٣	٩٧١,١٥٧
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٤,٢٤٠	٨,٦٧١
موظفي الإدارة الرئيسيين والشركات التابعة	التمويل والذمم المدينة الأخرى	٣,٥٩٢	١٦٤
الشركة الأم الرئيسية	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٩	١٨٣,٦٣٥
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٤,٥٧٨,١٤٧	١,٥٠٥,١٥٦
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٩٩	١٦١
موظفي الإدارة العليا والشركات التابعة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	١٨,٩٨٣	١٧,٨٤٧
الشركة الأم الرئيسية	الاستثمار في الشركة الأم الرئيسية	١٨٦,٠٤٥	١٩١,٥٧٧
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الإسلامية	٦٧,٤٧٦	١٠٣,٢٥٧
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة السلبية للمشتقات الإسلامية	(١١٦,٨٥٨)	(٨١,١٣٠)
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	المبلغ الاسمي للمشتقات الإسلامية	١٠,٨٠٤,٦٩٩	٩,٧٢٥,٥١٢
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	النفقات المتكررة من شركات المجموعة	(٤٣٧,٨٢٦)	(٣٥١,٦٩٩)
الشركة الأم الرئيسية	الدخل من الاستثمار	٦,٤٤٣	٦,٤٤٣
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	الإيرادات من تمويل الذمم المدينة	٥٥,١١٤	١٢,٥٢٧
الشركة الأم الرئيسية	التوزيع على الودائع	٣,٩١١	٤,٠٦١
الشركات الأم والشركات ذات الصلة	التوزيع على الودائع	٢٥,٨٠٠	٨,٥٩١
موظفي الإدارة العليا	استحقاقات الموظفين على المدى القصير	٣٠,٧٥٤	٢٤,٤٤٣
موظفي الإدارة العليا	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	١,٦٢	٣,٠٠٣
أعضاء مجلس الإدارة	رسوم اجتماع أعضاء مجلس الإدارة	٢,٨٣١	٣,٦٤٠

اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت حسابات المتعاملين من الجهات ذات الصلة بالحكومة وتمويلها، بخلاف تلك التي تم الإفصاح عنها بشكل فردي، ١٤.٢٪ و٤.٢٪ (٢٠٢٢: ١٦.٠٪ و٤.٠٪) من إجمالي ودائع المتعاملين ومستحقات التمويل للمجموعة، على التوالي.

وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل، وجميع التعاملات المالية مع المجموعة تتم بشروط تجارية عادية.

الشركة الأم والمجموعة القابضة هي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع والشركة الأم الرئيسية هي مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والأوراق المالية وزيادة الارتباطات الخارجية لهم

الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لمجلس الإدارة

لا يمتلك أي عضو مجلس إدارة أي حصة من أسهم الإمارات الإسلامي.

زيادة الارتباطات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح والسياسة الملائمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي مدير (أو مدير معين يتم تعيينه في مجلس الإدارة):

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب اللوائح ذات الصلة؛
- عدم أخذ فترة زمنية غير معقولة بما يخل بواجبات مجلس إدارة الإمارات الإسلامي؛ و
- لا تُشكّل أي تعارض في المصالح.

يمتثل الإمارات الإسلامي لجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق زيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك الأحكام التالية:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- يجوز للمدير أن يشغل عضوية مجلس إدارة بنك واحد (١) فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على تصريح من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تعارض في المصالح.
- يجب على كل عضو منتدب أن يؤكد سنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة من الدور المناط به في المصرف.

كما يتبع الإمارات الإسلامي آلية توجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعلنوا على أساس ربع سنوي أن لديهم الوقت الكافي المتاح للقيام بواجباتهم مع المصرف.

ويبين الجدول التالي تعيينات الشركة المساهمة العامة التي يشغلها كل مدير ومدى امتثالها للوائح.

مجلس الإدارة	عدد الوظائف التي يشغلها في الشركات المساهمة العامة*	عدد الوظائف في البنوك خارج الدولة**	متوافق مع اللوائح	الوقت المتاح للإمارات الإسلامي كاف
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	√	√
السيد/ بطي عبيد بطي الملا.	٤	لا يوجد.	√	√
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد.	√	√
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٥	لا يوجد.	√	√
السيد/ علي حميد علي العويس	٢	لا يوجد.	√	√
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد.	√	√
السيد/ شين نيلسون	١	٢	√	√

* بما فيها الإمارات الإسلامي
** بما فيها الشركات التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

يعمل «الإمارات الإسلامي» ضمن إطار عمل شامل لحوكمة المخاطر وضعته المجموعة. وقد وضع «الإمارات الإسلامي» إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر. تتم إدارة المخاطر بشكل استباقي داخل الإمارات الإسلامي من خلال العديد من المبادئ والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية الراسخة وموافقة السلطات وآليات القياس والرصد والرقابة.

يمكن إطار إدارة المخاطر المصرف من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها وتخفيفها والإبلاغ عنها. يتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى «مخاطر مالية» و «مخاطر غير مالية». ذلكَ أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير الماليةِ مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.

ويطبق المصرف ثلاثة خطوط دفاعية لنموذج إدارة المخاطر، الذي يتضمن الفصل بين المسؤوليات والضوابط والرصد والإبلاغ حسب الاقتضاء بالنسبة للمصرف من حيث حجمه وطبيعته وبيئته التنظيمية:

- تشكل وحدات الأعمال (إدارة العلاقات والمنتجات) خط الدفاع الأول.وهناك مخاطر تنشأ عن هذه الوحدات ولكنها تكون مسؤولةً ومُساءَلةً عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.
- ويشمل خط الدفاع الثاني الوحدات الوظيفية المتمثلة في إدارة المخاطر والمالية والموارد البشرية والشؤون القانونية والعمليات والتكنولوجيا والامتثال. وتُكمّل هذه الوحدات أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. حيث يتولون الإشراف على الأنشطة المنطوية على المخاطرة في المصرف وتقييم المخاطر والقضايا بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتدعم هذه الوظائف أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق المعنيين بإدارة المخاطر كجزء من آلية الموافقة على المنتج الجديد وآلية التقييم والموافقة. وقد يعقد المعني بإدارة المخاطر أو لا يعقد اجتماعاً مع الوحدة الوظيفية الخاصة بالمخاطر في المصرف.
- يتكون خط الدفاع الثالث من وظيفة تدقيق داخلي مستقلة وفعالة. وهي توفر استعراضاً مستقلاً وضماناً موضوعياً بشأن جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف وخطي دفاعه الأول والثاني.

يواجه الإمارات الإسلامي مجموعة واسعة من المخاطر، ويتم تضمين المخاطر الرئيسية في بيان قابلية تحمل المخاطر الخاص بالمصرف مع تحديد الحدود المناسبة. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر المعتمد من المصرف عنصرا مهما في إطار عمل إدارة المخاطر، حيث يضع الحدود لضمان عمل «الإمارات الإسلامي» ضمن مستويات مقبولة من المخاطر والحفاظ على الامتثال لالتزاماته وتعهداته. كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل رقابي داخلي حكيم يوفر ضماناً بشأن العمليات المالية وغير المالية للإمارات الإسلامي، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لاتباع نهج متعدد المستويات ويتم تنفيذه على مختلف مستويات الحوكمة عبر أنحاء الإمارات الإسلامي. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف العمل، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنشورة. ويقوم هذا النظام على أساس التحديد الواضح لمعايير ومسؤوليات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة؛ حيث يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على نطاق المصرف. وتشمل الوظائف التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية وظائف التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومخاطر الائتمان والامتثال والمالية والقانونية والعمليات والتكنولوجيا والموارد البشرية والحوكمة المؤسسية.

تقدم وظائف التدقيق الداخلي والامتثال والمخاطر تقاريرها على أساس ربع سنوي إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة التدقيق الداخلي ولجنة مراجعة المخاطر. تقوم كل من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل مهمة، عند الاقتضاء.

- تضع لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة ويوافق على الأطر المتعلقة بالمخاطر. كما تراجع بانتظام، حالات التعرض للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر، وتقارير تركز المخاطر، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظمٍ بشأن فعاليتها.
- تلعب لجنة المجلس للتدقيقِ دوراً رئيسياً في تقييم وضمان جودة ونزاهة إفصاحات المصرف وبياناته المالية وتقاريره المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية وبيئة الحوكمة المؤسسية في المصرف، والإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف. وتشرف لجنة المجلس للترشيحات الإدارة والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطرة والمسؤولية، وثقافة الشركات.

وهناك لجنة مستقلة ومنفصلة، هي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، التي يتم تعيين أعضائها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تنظر في المخاطر والضوابط الشرعية.

وتتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة من هذا التقرير.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تنسجم سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة «الإمارات الإسلامي» وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة الأجل. تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وترفع التوصيات السنوية إلى مجلس الإدارة بشأن كيفية ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي يمنحونه للإمارات الإسلامي، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم إماراتي عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٣. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

يوضح الجدول التالي إجمالي أتعاب مجلس الإدارة المدفوعة لكل من أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	المكافآت المدفوعة في عام ٢٠٢٣ (درهم)
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

وتمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره ٧ ملايين درهم إماراتي لأعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين لكل من السنتين الماليتين ٢٠٢١ و٢٠٢٢. ومن المقترح أن يتم التوصية بنفس مستوى المكافآت البالغ ٧ ملايين درهم للسنة المالية ٢٠٢٣ للموافقة عليه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤.

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ سالم محمد عبيد الله

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للتدقيق توفير الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمصرف؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية في المصرف؛
- نظام الرقابة الداخلية لمصرف للتأكد من أنه يغطي بشكل كاف سير أعمال المصرف، مع مراعاة الضوابط الداخلية للمصرف على التقارير المالية والإفصاح؛
- كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية؛ و
- امتثال المصرف للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك اللوائح الشرعية)، ومع سياسات المصرف (ما لم يتم تفويضه على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

وفي عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للتدقيق أربعة اجتماعات استعرضت خلالها النتائج المالية للمصرف للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٢ والنتائج المالية الفصلية لعام ٢٠٢٣، ووفرت الرقابة على التدقيق الداخلي والحوكمة والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والمسائل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية.

واستعرضت اللجنة تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية السنوية والربع سنوية، وحرصت على أن تركز خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر لعام ٢٠٢٣ على مجالات المخاطر الرئيسية، مؤكدة أن الحوكمة والضوابط الداخلية في «الإمارات الإسلامي» لا تزال قوية. استعرضت لجنة المجلس للتدقيق باستمرار التقدم المحرز في القضايا الهامة التي أثارتها هيئة التدقيق الداخلي وجهاز الرقابة المالية. وركز أيضا على الضوابط الموضوعة للتصدي لعمليات الاحتيال الفعلية والمحتملة.

وتلقت لجنة المجلس للتدقيق من الرئيس التنفيذي للامتثال في «الإمارات الإسلامي» تحديثات حول التقدم المحرز في تنفيذ المصرف للتغييرات التنظيمية الرئيسية كما هو مطلوب، بالإضافة إلى تحديثات حول أنشطة المصرف فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل انتشار التسلح. كما قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة / اعتماد خطة مراقبة الامتثال وسجل الهدايا والضيافة.

علاوة على ذلك، تلقت لجنة المجلس للتدقيق تحديثات منتظمة مشتركة من إدارة الامتثال والتدقيق حول الدراسات والنتائج الأساسية التي توصل إليها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وراجعت ووافقت على الإجراءات المغلقة المقترحة والتمديد في تواريخ الاستحقاق على التوالي.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للتدقيق أيضا بتحديث اختصاصاتها لتتواءم مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

وسيتضمن جدول أعمال اللجنة في عام ٢٠٢٤ أربعة اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية للمصرف وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة المصرف والإشراف عليها وأداء إدارات التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال، فضلاً عن أداء المدقق الخارجي.

كما ستضمن لجنة المجلس للتدقيق أن تعكس خطة التدقيق الداخلي في «الإمارات الإسلامي» المخاطر الناشئة، وتوفر الضمانات اللازمة في البيئة الاقتصادية والتشغيلية الحالية المتطورة.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة التدقيق المصرفي مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة («٣») أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، الذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

بصفتي رئيس لجنة المجلس للتدقيق، أقر بموجبه عن مسؤوليتي عن تصريف مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ سالم محمد عبيد الله
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
٢٥ يناير، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٢٠٢٢ وتقرير مدقق الحسابات الخارجي • مراجعة خطة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣ • مراجعة التحديثات على تقرير مفتّش مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٦ أبريل، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الأول من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة المدقق الخارجي • مراجعة تحديثات تقارير المفتّشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٦ يوليو،٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الثاني من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة المدقق الخارجي • مراجعة تحديثات تقارير المفتّشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالشريعة والحوكمة	٣/٣
٢٥ أكتوبر، ٢٠٢٣	• مراجعة النتائج المالية للمصرف للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وتقرير مراجعة مدقق الحسابات الخارجي • تحديث اختصاصات لجنة المجلس للتدقيق • مراجعة التدقيق الداخلي والامتثال والمسائل المتعلقة بالحوكمة	٣/٣

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس

الصلاحيات

توفر لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر، في إطار مسؤوليتها عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة وقابلية المصرف لتحمل المخاطر والاستعداد لتحمل المخاطر.

ويشمل نطاق المخاطر التي تغطيها لجنة المجلس للمخاطر، على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر الأصول والخصوم، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل، مخاطر السلوك (ضمان الامتثال لأنظمة ومعايير حماية المستهلك من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، ومخاطر السمعة، ومخاطر الامتثال / الجرائم المالية، والمخاطر القانونية، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الشريعة الإسلامية، والمخاطر النموذجية، والمخاطر البيئية والاجتماعية. كما تشرف لجنة المجلس للمخاطر على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الأوضاع الضاغطة للتأكد من أن مستوى رأس مال المصرف كاف لتلبية الحد الأدنى الذي تشترطه السلطات الرقابية ودعم استراتيجيته حتى في بيئة صعبة.

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للمخاطر الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمصرف مع ملف المخاطر والاستعداد لتحمل المخاطر.
- تطوير وتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة؛
- إدارة نماذج قياس المخاطر وتسعيرها والأدوات ومراقبة فعالية هذه الأدوات؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- تقارير المصرف العامة عن مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

بيان من رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للمخاطر أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لاختصاصات لجنة المجلس للمخاطر وامتثالاً لها. وحيث قامت لجنة المجلس للمخاطر خلال العام، بما يلي:

- التأكد من أن المصرف لديه إطار عمل شامل لإدارة المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر لإدارة هذه المخاطر، وضمان الالتزام بذلك.
- تلقى من رئيس إدارة الامتثال في «الإمارات الإسلامي» تحديثات حول التقدم المحرز في تنفيذ المصرف للتغييرات التنظيمية الرئيسية كما هو مطلوب، بالإضافة إلى تحديثات حول أنشطة المصرف فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتمويل انتشار التسلح.
- استعرض إنشاء إطار عمل شامل لحماية المستهلك من أجل إدارة مخاطر السلوك.
- توفير الإشراف الفعال على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الأوضاع الضاغطة للتأكد من أن مستوى رأس مال المصرف كاف لتلبية الحد الأدنى الذي تشترطه السلطات الرقابية ودعم استراتيجيته حتى في البيئة الصعبة.
- الإشراف على إدارة مخاطر المناخ سريعة التطور، والمخاطر التنظيمية ومخاطر الامتثال، بما في ذلك تقييم مخاطر الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على سياسات المخاطر والائتمان الخاصة بالمصرف وغيرها من السياسات لضمان الامتثال التنظيمي والتنفيذ الفعال.
- استعرض عدداً كبيراً من المسائل الأخرى، بما في ذلك المخاطر الرئيسية والناشئة، وتجربة المتعاملين وتصنيفاتهم، وترتيبات التعهيد للمصرف.

وبالنظر إلى عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على إطار حوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر في «الإمارات الإسلامي». كما ستبقي لجنة المجلس للمخاطر والناشئة تحت المراجعة المستمرة، في سياق بيئة جيوسياسية عالمية وإقليمية سريعة التطور تماشياً مع ظروف السوق. كما ستواصل لجنة المجلس للمخاطر ضمان بقاء إطار عمل حوكمة المخاطر قوياً وفعالاً في سياق البيئة التشغيلية للمصرف واستراتيجيته، بما يتوافق مع ظروف السوق المتغيرة، والمتطلبات التنظيمية، وطبيعة وحجم وتعقيد «الإمارات الإسلامي».

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة («٣») أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أعضاء الأغلبية المستقلين ورئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة وأي لجان أخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
الرئيس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
رئيس مجلس إدارة غير مستقل عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد إبراهيم عبيد الله
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

في عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر أربع مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وتصعيد الأمور الرئيسية إلى مجلس الإدارة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بمسؤوليتي عن تصريف مهام لجنة المجلس للمخاطر وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير ٢٠٢٣	• بيان قابلية تحمل المخاطر وتقرير المراقبة الخاص بالمصرف • استعراض إطار حماية المستهلك • الترتيبات الأساسية عن الاستعانة بمصادر خارجية • تقارير الامتثال • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • التقارير والمستجدات التنظيمية • مستجدات المحفظة • مراجعة السياسات • مستجدات مخاطر السيولة	٣/٣
١٧ مايو ٢٠٢٣	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • السياسات والاختصاصات • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمصرف • الترتيبات الأساسية عن الاستعانة بمصادر خارجية	٣/٣
١٣ سبتمبر، ٢٠٢٣	• مستجدات اختصاصات لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات السياسة • التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • إجراء تقرير إدارة المخاطر	٣/٣
١٥ نوفمبر، ٢٠٢٣	• التقارير التنظيمية والتحديثات • تقرير المصرف لمراقبة قابلية تحمل المخاطر • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • تحديثات السياسة • تقارير الامتثال • تحديثات المحفظة • الترتيبات الرئيسية عن الاستعانة بمصادر خارجية	٣/٣

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على:

- المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك التكوين والترشيح والتقييم وخطط التعاقب وسياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة؛
- الخطة التعريفية لمجلس الإدارة وبرنامج التوعية التابع لمجلس الإدارة؛
- رفع التقارير بشأن مسائل الحوكمة المؤسسية والمكافآت، وتطوير إطار الحوكمة المؤسسية والأنظمة والضوابط؛
- استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة المؤسسية؛
- ثقافة الشركة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة في المصرف؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب وتنوع القوى العاملة والاحتفاظ بها.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛ و
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أربعة اجتماعات وأدت واجباتها وفقاً لاختصاصاتها وامتثالاً لها. خلال العام، تضمنت البنود الرئيسية التي أجرتها لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- تقييم فعالية برامج المكافآت (بما في ذلك المكافآت المتغيرة) والتأجيلات لضمان توافقها مع استراتيجية الإمارات الإسلامي وأهدافه وثقافته وقيمه وقدرته على تحمل المخاطر.
- مراجعة التحسينات التي أدخلت على إطار الحوكمة المؤسسية في المصرف عن طريق تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، وإنشاء خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومراجعة عملية التقييم الداخلي لمجلس الإدارة واللجان وأعضائها ونتائجها.
- الإشراف على إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المصرف ومراجعة سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والإفصاحات.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف، بما في ذلك تعيين الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للموارد البشرية.
- مراقبة أداء ومكافآت الإدارة العليا.
- مراجعة استراتيجية التوطين للمصرف بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية المحدثة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضمان أن إطار التوطين الخاص به يطور المواهب الوطنية الإماراتية بشكل فعال ويلبي أهداف التوطين التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مراقبة التطور الشامل لثقافة «الإمارات الإسلامي» لتعزيز بيئة صحية ومشاركة الموظفين بما يحقق نجاح «الإمارات الإسلامي».

ومن المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أربع مرات على الأقل في عام ٢٠٢٤، وستواصل إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين في «الإمارات الإسلامي»، مع التركيز على تحسين آلية التوظيف، والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية، والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء «الإمارات الإسلامي» في مركز «مكان العمل المفضل».

كما ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في المصرف والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

تشكيل اللجنة

يتوافق تكوين لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تتطلب ثلاثة («٣») أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك مديران مستقلان («٢»).

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

ومن منظور الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التركيز على المجالات التي من شأنها رفع درجة تصنيفات وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمصرف، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق، كما سيشرف على وضع إطار عمل التمويل المستدام.

وبصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بهذا بواجبي في الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بموجب اختصاصاتها وضمان فعاليتها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١ فبراير، ٢٠٢٣	• أجور الإدارة العليا وأداؤها • تحليل مكافأة الأداء لعام ٢٠٢٢ • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك قواعد خطة النقد المؤجل) • مراجعة خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستمارات التقييم • إطار عمل إدارة النتائج • الأدوار المصنفة على أنها ذات مخاطر مادية • قواعد الخطة المؤجلة • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٩ أبريل، ٢٠٢٣	• تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • مراجعة تقييم أداء مجلس الإدارة • مراجعة رواتب الإدارة العليا • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت • مراجعة الأجور السنوية وبدل حضور الجلسات لأعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٢ يوليو، ٢٠٢٣	• مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف • مستجدات التوطين • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٥ نوفمبر، ٢٠٢٣	• تعيين الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للموارد البشرية • تحديثات الموارد البشرية • تحديثات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات • مستجدات التوطين • نموذج مكافأة الأداء والمواءمة مع اللوائح • تحليل القوى العاملة • الأدوار المصنفة على أنها ذات مخاطر مادية	٣/٣

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة المخاطر الائتمانية والمحافظ الاستثمارية؛
- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار؛
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، والحدود الائتمانية المصرفية والخاصة بالبلد، والتسهيلات الائتمانية والاستثمار والأصول؛
- مراجعة مواءمة تصنيف مخاطر الائتمان مع استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر؛
- تفويض سلطة منح التمويل إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال و«معايير الاكتتاب الائتماني»؛ و
- مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة، ومعايير الاكتتاب الائتماني، والحدود الائتمانية للمصرف والبلدان التي سيتم تضمينها.

بيان من رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٦ اجتماعاً استعرضت خلالها ووافقت على ما يلي:

- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار، وتفويض سلطات منح التمويل إلى لجان الإدارة والمعتمدين على الائتمان والأعمال.
- تكوين المحفظة وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على الانكشافات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات البوليصة.
- الاكتتاب ووضع الثبات للمصرف، وأي خروقات جوهرية لحدود المخاطر وكفاية الإجراءات المقترحة.
- المنتجات والخدمات الجديدة، والحدود الائتمانية المصرفية والخاصة بالبلد، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة التسوية، وفقاً لإطار عمل سلطة التمويل المفوضة المعمول به.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار أيضاً بتحديث اختصاصاتها لتتواءم مع المتطلبات التنظيمية. وفي عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاتها أسبوعياً للتركيز على استراتيجية «الإمارات الإسلامي» ومراقبة فعالية الائتمان والاستثمار والسياسات ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بما يلي:

- دراسة تدابير الكفاءة التكتيكية وقصيرة الأجل المتعلقة بالمحافظ الائتمانية والاستثمارية، بسبب التغيرات في ظروف السوق وتحسين التكلفة، والتغييرات في نماذج التشغيل، والرقمنة على خلفية ظروف السوق المتغيرة.
- مواصلة تتبع تنفيذ الإمارات الإسلامي لاستراتيجيته وقابلية تحمل المخاطر.
- الإشراف على سياسات الإمارات الإسلامي المعمول بها، والموافقة على الحدود الائتمانية المصرفية والقطرية، ومقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار عمل سلطة التمويل المفوّضة، والمنتجات والخدمات الجديدة.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، أقرُّ بمسؤوليتي عن تصريف مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٦ اجتماعاً.	• التسهيلات الائتمانية • سياسات الائتمان والاستثمار • أداء الأعمال • استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار • الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح الأخرى ذات الصلة • مراجعة تكوين المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح ("لجنة المجلس لمعادلة الأرباح")

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات الإسلامية، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة؛
- المراجعات المنتظمة لسياسات الاستثمار الإسلامية وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الإسلامية؛
- مراقبة وتدقيق استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة؛ و
- تنفيذ إطار سياسة الحوكمة، بهدف أساسي هو حماية مصالح أصحاب المصلحة، بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو
نائب رئيس مجلس إدارة غير مستقل عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

بيان من رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٣، اجتمعت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع اختصاصاتها، بهدف أساسي هو حماية مصالح أصحاب المصالح، بخلاف المساهمين، بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وتضمنت الأمور الرئيسية التي استعرضتها لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال عام ٢٠٢٣، من بين أمور أخرى:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- سياسات الاستثمار وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، والتدقيق فيها وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.
- ضمان سياسة وعمليات وإجراءات رقابة صارمة ودؤوبة على (أ) أنشطة التمويل والاستثمار التي يقوم بها المصرف باستخدام أموال أصحاب حسابات الاستثمار؛ و (ب) الواجبات الائتمانية التي يؤديها المصرف.
- مستوى تخصيص الاحتياطي، وضمان أنه مناسب وعادل لكل من أصحاب حسابات الاستثمار الحاليين والجدد.
- الإفصاحات التي يقوم بها المصرف فيما يتعلق بتخصيص الأصول واستراتيجيات الاستثمار فيما يتعلق بحسابات الاستثمار، من أجل مراقبة أداء المصرف عن كثب كمدير لهذه الحسابات.
- الموافقة على البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال لمتطلبات تنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

وقامت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بانتظام بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة، وأبقت عضويتها قيد المراجعة كما أجرت تقييماً لفعالية اللجنة خلال العام.

وخلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح عملها بما يتوافق مع اختصاصاتها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أُقرُّ بمسؤوليتي عن تصريف مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة أرباح مجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية وتحديثات الاحتياطيات • مراجعة سياسات واستراتيجيات الاستثمار • تحديثات التقارير التنظيمية للامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح • اختصاصات اللجنة وتحديث سياساتها • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٧ مايو ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • تحديثات توزيع الأرباح	٣/٣
١٣ سبتمبر ٢٠٢٣	• مراجعة المخاطر التجارية وتحديثات الاحتياطيات • تحديثات توزيع الأرباح	٣/٣
١٥ نوفمبر ٢٠٢٣	• استعراض المخاطر التجارية المنقولة والتوصية بالاحتياطيات	٣/٣

اجتماعات لجنة مجلس الإدارة

حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اسم العضو	لجنة المجلس للتدقيق ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للمخاطر ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ٤ اجتماعات مقررة	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٦ اجتماعاً مقررة	لجنة المجلس لمعادلة الأرباح ٤ اجتماعات مقررة
السيد/ هشام عبد الله القاسم		ع (٤/٤)		ر (٤٦/٤٦)	ر (٤/٤)
السيد/ بطي عبيد بطي الملا			ر (٤/٤)		ع (٤/٤)
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني				ع (٤٦/٤٦)	
السيد/ علي حميد علي العويس	ع (٤/٤)	ر (٤/٤)	ع (٤/٤)		
السيد/ سالم محمد عبيد الله	ر (٤/٤)	ع (٤/٤)	ع (٤/٤)	ع (٤٦/٤٦)	
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي					
السيد/ شين نيلسون	ع (٤/٤)			ع (٤٦/٤٦)	
د. سالم العلي - ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية					ع (٤/٤)

ملاحظة: ر = الرئيس وع = عضو. ويمثل الرقم الوارد بين قوسين عدد الجلسات التي حضرها كل منهم.
كما هو موضح أعلاه، تم دفع بدل لأعضاء اللجنة قدره ٢٠,٠٠٠ درهم إماراتي لكل اجتماع حضروه في عام ٢٠٢٣.

التنوع في الإدارة العليا

الجنس

الرجال
١٠

النساء
٢

مدة الخدمة

< أقل من ٣ سنوات	٪١٧
٣-٥ سنوات	٪٨
٥-٧ سنوات	٪٨
+٧ سنوات	٪٦٧

الجنسية

إماراتي	٪٥٨
هندي	٪٨
آخر	٪٣٤

تعويضات كبار المدراء

تم تصميم سياسة وهياكل المكافآت لدينا لجذب الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، كما يتم الحفاظ على توازن مناسب بين المكافآت الثابتة والمتغيرة.

يطبق الإمارات الإسلامي نظام المكافآت السنوية التقديرية للموظفين المؤهلين لتلك المكافأة. ويتم تحديد وعاء تمويل المكافآت على نطاق المصرف مع مراعاة قدرة المصرف على تحمل المخاطر والأداء النسبي لوحدات الأعمال. وأثناء تقييم أداء وحدة / أو موقع أعمال، يعتمد تقييم الأداء على كل من المعايير المالية وغير المالية. ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

لا تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠٪ من التعويض الثابت. وفي ظروف معينة، يسعى الإمارات الإسلامي إلى زيادة هذه المستويات إما بنسبة ١٥٠٪ من المكافآت الثابتة – بموافقة مجلس الإدارة أو بنسبة ٢٠٠٪ من المكافآت الثابتة – بموافقة الجمعية العمومية للمصرف.

وتشمل المكافآت الممنوحة بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة بموجب أحكام وشروط قواعد الخطة ذات الصلة. ويتم صرف المكافآت المؤجلة على شرائح على مدى عدد من السنوات وتخضع لتعديل الأداء والمصادرة والضبط والاسترداد ضمن حالات وشروط معينة.

وتخضع منح التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة على هيئة تسويات أثناء السنة، كجزء من عملية التعويض في نهاية العام، أو بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت.

وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ الدفع أو تاريخ استحقاق المكافأة ذات الصلة، أيهما يأتي لاحقاً. يمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحقة على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وفي مجموعة من الظروف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، والاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين والخطأ المادي أو الفشل في ضوابط إدارة المخاطر.

بلغ إجمالي مكافآت الإدارة ٣٢ مليون درهم عن عام ٢٠٢٣. ويتكون إجمالي المكافآت من الأجر الثابت (بما في ذلك مساهمات معاشات أصحاب العمل ومزايا ما بعد التوظيف المتراكمة) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٣.

لمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى الإمارات الإسلامي العديد من اللجان الإدارية، بما في ذلك اللجنة التنفيذية. وقد تم إنشاء عدد من اللجان الإدارية الإضافية للمساعدة في تنفيذ أهداف المصرف، والمساعدة في كفاءة وفعالية إدارة ورصد ومراقبة أعمال الإمارات الإسلامي.

ولكل لجنة من لجان الإدارة بنود مرجعية معتمدة تحدد سلطتها ومسؤولياتها وتواتر اجتماعاتها وممارساتها. وتساعد لجان إدارة المصرف في تحريك عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر، والائتمان، والاستثمار، والمشتريات، وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٢٣	مسئوليات اللجان
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية ما يلي: • تدير أنشطة المصرف بطريقة تتفق مع استراتيجية العمل والقدرة على تحمل المخاطر، والمكافآت والسياسات الأخرى التي يضعها مجلس الإدارة. • تحديثات دورية حول جميع المسائل الجوهرية بما في ذلك التغييرات في استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر، وأداء المصرف ووضعه المالي، وخروقات حدود المخاطر أو قواعد الامتثال، وإخفاقات الرقابة الداخلية، والمسائل القانونية أو التنظيمية. عقدت اللجنة التنفيذية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣.	لجنة الإدارة للاستثمار	٤	يضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمصرف مع الرؤية الاستراتيجية للمصرف ويراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة. كما تصدر لجنة المجلس للائتمان والاستثمار توصياتها بشأن استراتيجيات الاستثمار.
	لجنة الإدارة للائتمان	٥٠	تدير تسهيلات الائتمان والمخاطر المصرفية، وتسوية المديونية، والمخصصات والشطب، والتعديلات على التسعير، ودرجات المخاطر، والإعفاءات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية. كما تستعرض المنتجات والخدمات الجديدة والاستثمارات العقارية.
	لجنة الأصول والخصوم	١١	الإشراف على تقييم كفاية رأس المال للمصرف، ومراجعة تحمل السيولة وعدم تطابق مخاطر معدل الربح، وإدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل.
	لجنة المخاطر التشغيلية	٤	تضمن التطبيق الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الإمارات الإسلامي.

اجتماعات الجمعية العمومية

تولى رئاسة اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣ رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، كافة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين. وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة تمت الإفادة بقرارات اجتماع الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع وللمساهمين من خلال إعلان السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق.

وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية المعتادة الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥٪ من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها على النحو الواجب في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣. ويرد في الجدول التالي ملخصٌ للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

المسألة المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة الموافقة على تقرير مجلس الإدارة («المجلس») عن نشاط المصرف والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير المدقق الخارجي الموافقة على تقرير المدقق الخارجي للمصرف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الموافقة على تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر الموافقة على الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
مكافأة الموظفين الموافقة على مكافأة موظفي المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
توزيعات الأرباح الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على مساهمي المصرف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بناء على المبررات التي قدمها المجلس في تقريره للمساهمين.	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إخلاء أو رفض أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات، حسب مقتضى الحال. إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تعيين المدقق الخارجي الموافقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
الموافقة على مقترحات برامج الأوراق المالية غير القابلة للتحويل الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن الأوراق المالية غير القابلة للتحويل التي سيصدرها المصرف بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات العلاقة.	خاص
تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف وفقا للمرسوم رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والأنظمة والتشريعات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع دون قيود.	خاص
إخراج الزكاة الموافقة على تعديل النظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بحساب إخراج الزكاة نيابة عن مساهميه.	خاص
سلطة المجلس تفويض مجلس إدارة المصرف، و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باتخاذ أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العامة في هذا الاجتماع.	خاص

المدقق الخارجي

اختيار المدقق الخارجي

المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ للسنة المالية ٢٠٢٣ هو ديلويت وتوش (إم. إي). عملت ديلويت وتوش (إم.إي) لمدة خمس سنوات متتالية كمدقق خارجي لمصرف الإمارات الإسلامي. تمت عملية مناوبة شريك التدقيق لدى ديلويت آند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي بعد ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين مكاتب تدقيق خارجي إلا لمدة أقصاها ست سنوات متتابعة.

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم لجنة المجلس للتدقيق أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، ليشمل التقييم، والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط المشاركة والتناوب لشركة التدقيق و / أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق. وتشمل معايير الاختيار ضمان قدرة مكتب التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وتعقيد «الإمارات الإسلامي»، فضلا عن ضمان الاستقلالية، وعدم وجود تعارض في المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق قوي ومقتدر.

كما تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة نطاق التدقيق ونهجه للسنة التي يقترحها المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. تراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتناوب ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

اسم مكتب التدقيق ومدقق الحسابات الشريك	ديلويت آند توش (إم.إي) السيد/ علي عبد العزيز
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	عامان
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة للإمارات الإسلامي لعام ٢٠٢٣	٠,٧ مليون درهم
رسوم أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

الرسوم

توافق لجنة المجلس للتدقيق على رسوم خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الرسوم المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير التدقيق)

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير التدقيق) قدمها المراجع الخارجي خلال عام ٢٠٢٣، وبالتالي، لم يتم تقديم أي رسوم مقابل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٣

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم الإمارات الإسلامي منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كمصرف إسلامي مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يطبق «الإمارات الإسلامي» آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات ولوائح الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتبع «الإمارات الإسلامي» ثلاثة خطوط دفاعية: وحدات الأعمال وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي على التوالي. وتدعم خطوط الدفاع هذه أنشطة الحوكمة الشرعية والرقابة وإعداد التقارير في «الإمارات الإسلامي». يخضع المصرف بشكل عام للجنة الرقابة الشرعية الداخلية، ويتألف من علماء شريعة مستقلين.

يعين المساهمون أعضاء من مساهمي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في اجتماع الجمعية العمومية، بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يمتلك «الإمارات الإسلامي» سياسات وإجراءات وضوابط راسخة توافق عليها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتيسير أنشطة المصرف بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتولى الإشراف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد اعتمدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إطار الحوكمة الشرعية لإحالة الأمور إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وإصدار الفتاوى، وضمان الامتثال للشريعة الإسلامية في جميع الأهداف والأنشطة والعمليات. الفتاوى والقرارات الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة للإمارات الإسلامي.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يتضمن التأكد من امتثال الإمارات الإسلامي لمبادئ الشريعة الإسلامية وتحديد أي حالات عدم امتثال. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المصرف التقرير إلى هيئة تنظيم الخدمات الصحية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعدم الاعتراض عليه قبل تقديمه إلى مساهمي المصرف في اجتماع الجمعية العمومية. خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أربعة اجتماعات دون غياب أي من أعضائها.

وفيما يلي الأعضاء الحاليون في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

فضيلة أ. د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

رئيس وعضو تنفيذي في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالإمارات الإسلامي

(أعيد تعيينه في ٦ مايو ٢٠٢١)

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والجدير بالذكر أنه:

- يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو في عدد من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكافل.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية.

سعادة/ عصام محمد إسحاق

نائب رئيس مجلس إدارة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للإمارات الإسلامي

(أعيد تعيينه في ٣٠ مارس ٢٠٢١)

سعادة/ عصام محمد إسحاق هو عضو في مجموعة الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الحوكمة والأخلاقيات في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.
- وهو رئيس وعضو الهيئة الشرعية ولجان العديد من المصارف والمؤسسات الإسلامية بما في ذلك مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع (الإمارات العربية المتحدة).
- حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ماكجيل (كندا).

الخدمات المصرفية الإسلامية تتمة

د. سالم علي آل علي
(تاريخ التعيين ١٣ أغسطس ٢٠٢٠)

د. سالم علي آل علي هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية. وهو عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية؛ و

- عمل محاضرا غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية الحقوق، جامعة "بي بي بي"، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، منها الشريعة الإسلامية والقوانين الإنجليزية والقوانين المقارنة.
- ألف كتاباً بعنوان «زيادة رأس المال في أسواق الصكوك: القضايا الهيكلية والقانونية والتنظيمية».
- تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

د. محمد علي القري
(تاريخ التعيين ١ يونيو ٢٠٢١)

يتميز الدكتور القري بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في نفس الجامعة. وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، كما أنه:

- عضو مجلس أمناء الهيئة والمجلس الشرعي للجامعة.
- رئيس وعضو في العديد من الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية وشركات التكافل في جميع أنحاء العالم.
- ألف العديد من الكتب في التمويل الإسلامي ونشر عشرات المقالات حول هذا الموضوع، باللغتين العربية والإنجليزية. وقد حصل الدكتور/ القري على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا.

د. أمين فاتح
(تاريخ التعيين ١ يونيو ٢٠٢١)

يحمل الدكتور/ فاتح درجتا البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية. وقد شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨ و:

- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في العديد من الجامعات. وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم العديد من الدورات التدريبية في مجال التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يحافظ الإمارات الإسلامي على اتباع إجراءات لضمان الامتثال الفعال للأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي خروقات أو مسائل ذات أهمية. وخلال عام ٢٠٢٣، لم تسجل أي خروقات مادية أو الإبلاغ عنها. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ولجانه من قبل رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة الامتثال ورئيس إدارة المخاطر في الإمارات الإسلامي. كما لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٣.

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

يعمل «الإمارات الإسلامي» وفق مبدأ «خلق قيمة مشتركة»، وهو إطار عمل قوي يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات المجاورة. يتحمل المصرف مسؤولية تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية للمناطق التي يتواجد فيها ويهدف إلى إثراء حياة الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات التي يعمل فيها.

ويلعب العمل الخيري دوراً حيوياً في استراتيجية «الإمارات الإسلامي»، حيث يرمز إلى التزام المصرف بإعادة توزيع نجاحاته على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع ككل. ويفيد روح العمل الخيري للمصرف في ترسيخ مكانته ككيان مسؤولٍ اجتماعياً، وإعادة تأكيد تفانيه في النمو جنباً إلى جنب مع محيطه، والوفاء بواجباته العامة. وقد تم توثيق التقدم الذي أحرزه «الإمارات الإسلامي» في هذه القطاعات بغرض الشفافية، ويتوفر المزيد من المعلومات في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣.

التوطين

نقدم للإماراتيين فرصاً وظيفية متسارعة الارتقاء، وتطويراً مهنياً عالمي المستوى، كما نعطيهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج التطوير الوظيفي المصممة بعناية.

ويبلغ عدد الموطنين الإماراتيين لدينا حتى نهاية عام ٢٠٢٣، عدد ١٩ مواطناً يشغلون مناصب قيادية عليا في المصرف، وما مجموعه ٦٣٥ موظفا إماراتياً في «الإمارات الإسلامي»، يلعبون أدواراً مهمة على جميع مستويات المؤسسة.

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
٪ من الإماراتيين	٣٦,٤	٣٧,٣	٣٥,٤

يهدف «الإمارات الإسلامي» إلى جذب المواهب الإماراتية وتطويرها وإشراكها والاحتفاظ بها على جميع مستويات مؤسسته.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم اللازمين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية تطلب بذل الجهد ومساعدة الإمارات الإسلامي على بناء مستقبل المصرف ودولة الإمارات العربية المتحدة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين بشكل رئيسي المسؤولية عن الحوار والتفاعل مع الأطراف المعنيين الخارجيين ومنهم المساهمون وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع الاستثمار المهني. تنسق علاقات المستثمرين إصدار النتائج الفصلية للجمهور وتطلع أصحاب المصلحة على الأداء والتوقعات.

السيدة/ هدى سبيل هي الرئيس التنفيذي للشؤون المالية و رئيس علاقات المستثمرين

البريد الإلكتروني: Hudaab@emiratesislamic.ae

رقم الهاتف: +٩٧١٤٣٨٣٤٦٧١

الموقع الإلكتروني:
www.emiratesislamic.ae/eng/financial–information/investor–presentations

ويحتوي الجدول التالي على توزيع أنواع المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	الحكومة	المجموع
محلي	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠
عربي	٠	٠	٠	٠
أجانب	٠	٠	٠	٠
المجموع	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠

يوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥٪ أو أكثر من أسهم الإمارات الإسلامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٪٩٩,٨٩٢

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ملكية الأسهم	عدد المساهمون	عدد من يملكون الاسهم	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤٦	٣٢٩,٣٨٨	٠,٠٠٦
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٥	٧١٣,٧٢٨	٠,٠١٣
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢	٤,٨٠٤,٨٦٨	٠,٠٨٩
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	١	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٩٩,٨٩٢

إجمالي عدد أسهم الإمارات الإسلامي المصدرة = ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥

بيان سعر سهم الإمارات الإسلامي في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٣.

شهر(٢٠٢٣)	أعلى مستوى شهري	أدنى مستوى شهري	الإغلاق الشهري
يناير	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
فبراير	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
مارس	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
أبريل	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٤٩
مايو	٧,٣٠١	٧,٣٠٠	٧,٣٠
يونيو	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٣٠
يوليو	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٧,٣٠
أغسطس	٧,٦٠	٧,٥٠	٧,٦٠
سبتمبر	٦,٨٤	٦,١٦	٦,١٦
أكتوبر	٦,١٦	٥,٦٠	٥,٦٠
نوفمبر	لا يوجد تداول	لا يوجد تداول	٥,٦٠
ديسمبر	٦,٤٤	٦,٤٤	٦,٤٤

بيان الأداء المقارن بين «الإمارات الإسلامي» و«السوق العام» خلال عام ٢٠٢٣.

شهر(٢٠٢٣)	الإمارات الإسلامي (الدرهم)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	٧,٤٩	٣٣٠٣,٢٧	٢٣٣٦,١٨
فبراير	٧,٤٩	٣٤٣٧,٧٦	٢٤٨٩,٧٢
مارس	٧,٤٩	٣٤٠٦,٧٢	٢٣٣٠,٥٧
أبريل	٧,٤٩	٣٥٤٤,٧٩	٢٤٨٦,٨٨
مايو	٧,٣٠	٣٥٧٦,٦٣	٢٤٩١,٣٨
يونيو	٧,٣٠	٣٧٩١,٩٩	٢٦٢٣,٥٨
يوليو	٧,٣٠	٤٠٥٩,٢٧	٢٨٣٠,١٤
أغسطس	٧,٦٠	٤٠٨٢,٨٧	٢٨٠٦,٣٩
سبتمبر	٦,١٦	٤١٦٣,٥٨	٢٨٧٣,٧٤
أكتوبر	٥,٦٠	٣٨٧٧,٠٨	٢٧٢٥,٠٤
نوفمبر	٥,٦٠	٣٩٩٢,٣٦	٢٧٩٣,٦٢
ديسمبر	٦,٤٤	٤٠٥٩,٨٠	٢٨٢٣,٦٨

التعاريف

في تقرير الحوكمة هذا، يكون للعبارات التالية المعاني التالية:

المصرف/الإمارات الإسلامي: مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.

مجموعة: مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها.

مصرف: مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.

ALCO: لجنة الأصول والخصوم

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، الهيئة الإدارية للمصرف

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لائحة الحوكمة المؤسسية:
تتضمن لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (التعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم TM/٠٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد واللوائح الأخرى ذات الصلة المطبقة على المصارف والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

EXCO: اللجنة التنفيذية في الإمارات الإسلامي

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

HSA: الهيئة العليا الشرعية

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة الإدارة للائتمان

ORC: لجنة المخاطر التشغيلية

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
الطابق ٣، مبنى ١٦،
مدينة دبي الطبية، دبي
صندوق بريد: ٦٥٦٤
الإمارات العربية المتحدة

emiratesislamic.ae

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي